

كلام في السياسة

جبران وفرانسوا: استشهاد عدالة

جان عزيز

ومضت الأيام، من دون خبر مغاير. كأنما المجرمين ومن معهم، والشهيد ومن لهم، قد ارتاحوا جميعاً إلى الخلاصات، تاركين العدالة لأرض أخرى أقل موتاً وأكثر عدلاً.

لكن جوامع أخرى مكتملة، كتلك التي ربطت الرجلين في حياتهما ونضالهما، استمرت لتصل بين الشهيدين في رحيلهما. جبران سقط بعد ساعات على عودته سراً من السفر. وفرانسوا سقط وهو ينتقل من بيته إلى بيته. عودة جبران السرية ليلاً، كان يفترض أن تشكل له حصانة أمنية. تماماً كما انتقل فرانسوا في منطقة عسكرية مغلقة بالكامل لسلاحه ورفاقه، كان يفترض أن تؤمن له الحصانة الحماة الماثلة والكاملة. اغتيال جبران، في التفاصيل والوقائع والاستنتاج، ما كان ليتم، لولا خرق أمني كبير. واغتيال فرانسوا في مربع خاص بالجيش اللبناني ما كان ليحصل، لولا فرضية اختراق أمني مماثل. لا يمكن لسيارة جبران الجانية أن تكون قد ركنت في تلك الطريق الفرعي الضيق، إلا قبل عبوره بلحظات. ولا يمكن لجنازة فرانسوا أن يتنقلوا إلى بعيداً ومنها، إلا عبر طرقات مرصودة محمية مراقبة ومحصية الحركات والأنفاس. لغزان كبيران خلف الشهيدين الكبيرين، أبسط دلالاتهما أن وراء الجريمتين الكبيرتين مجرمين كبيرين.

بقي جامع واحد، هو الأكثر غرابة بين الشهيدين. أن لا جريمة اغتيال جبران وصلت إلى المحكمة التي أقامها الفريق الذي ناضل معه الشائر. ولا جريمة اغتيال فرانسوا بلغت قوس المحكمة التي انتسب البطل إلى سلكها. فلا المحكمة الدولية وضعت يدها على جريمة 12 كانون الأول 2005. ولا القضاء اللبناني، عسكرياً أو عدلياً، تمكن من فتح محاكمة لمن غدروا بفرانسوا الحاج في 12 كانون الأول 2007. محاكمة لاهاي الخاصة بلبنان، رغم مئات ملايين دولاراتها وآلاف أشخاصها وشهودها، لم تبن ملفاً لجبران. ومحاكم لبنان، رغم أجهزة دولته وإنجازات معلوماتها ومخابراتها، لم تصل إلى مشتبه به واحد في ملف فرانسوا. كأن لاهاي تعيش وترتزق على قاعدة أن في لبنان شهيداً واحداً. وكان آليات العدالة والقضاء في لبنان، لا تزال تصحو وتنام على معادلة أن فرانسوا الحاج، شهيد آخر سقط في أرض المعركة في نهر البارد. حيث هرب أو هُرب شاكر العبسي. وحيث ولدت تهرية رئاسية، فكان هروب من الحقيقة وتهرب من قسم عسكري بقسم دستوري أو بوجهه وطمعه.

أهم ما يجمع جبران وفرانسوا اليوم أنهما استشهدا في بلد يغتال شهداءه والعدالة والحقيقة كل يوم.

ليست ثنائية التكامل بين القلم والسيف، وحدها ما يجمع بين جبران تويني وفرانسوا الحاج. فضلاً عن الموت غدرًا، أو ما يصير في البال والتاريخ استشهاده. يكفي أن المجرم، أو هما الشهيدان من اختار أن يرحلا في اليوم نفسه، بفارق عامين فقط، بين 12 كانون الأول 2005 ومثله من العام 2007. لكن الجوامع بين الرجلين تبدو أكثر دلالات ومغازي، في تفاصيل الرحيل. حيث تكمن كل الشياطين.

رحل جبران بعد أشهر على إنجاز معركة السيادة. معركة كان هو في صلبها، قبل أن تنطلق. لا بل قيل إن «جريمته» أنه كان من روادها. منذ أطلع «نهاره» مصدره بكتابه المفتوح إلى الرئيس السوري. بعدها تحول الثائر الدائم رمزاً من رموز المعركة ضد الوجود العسكري السوري في لبنان. من نداء بكركي إلى قرنة شهوان وصولاً إلى 14 آذار، صار أيقونة يتطلع إليها المتحققون بالمعركة متأخرين. خصوصاً ممن فتح لهم بقسمه باب المعركة السيادية من دون طائفة، ولا مذهب، ولا حسابات من انتفع من الاحتلال ومن دفع ولا يزال. وتحول جبران ذاك العلم الذي يجذب الشريحة العمرية الأكثر تأثراً في الشارع والأكثر إقلاقاً للمحتل. كان مع قلة أمثاله، ممثل الشباب في تلك المعركة. الذين يقدرون وإن لا يعرفون. والذين ينجزون وإن لا يقطفون...

ومثله رحل فرانسوا. بعد أشهر أقل على إنجاز معركة سيادية أخرى، ليست أقل شراسة، وإن أقل انتشاراً في الجغرافيا. سقط لواء الشهداء بعد ثلاثة أشهر وأيام على معركة نهر البارد. تلك المواجهة القاسية مع إرهاب وحشي. معركة كتبت باسمه، كما كتبت دورات القسم بأسماء الشهداء الكبار. حملها هو حياً، قبل أن يحملها ميتاً مغدوراً شهيداً. وفي تلك المعركة كان فرانسوا الحاج رمزاً من رموزها الكبرى. تخطيطاً وإدارة ومتابعة تنفيذ ونصر.

هكذا جمع بين جبران وفرانسوا، لحظة اغتيال كل منهما، انطباع أنهما سقطا شهيداً عسكرياً. فكرة أنهما اغتيلتا ثاراً وانتقاماً وحشياً، من العدوين اللذين هزماههما. كل في معركته. كل بسلاحه. صار لكل من الجريمتين حكمها الدموغ في الأذهان سلفاً. وصار لكل منهما مجرمها، وجناتها، والمحرض والمخطط والمنفذ حكم القتل، بلا أي محكمة ولا حكم عدالة. أن الذي قهره جبران بكلماته، غدره بإجرامه. وأن الذي هزمه فرانسوا بجنوده، أرداه بجبانته. النظام السوري قتل جبران. والأصولية الإسلامية قتلت فرانسوا. هكذا ارتاحت النفوس إلى مخيلتها،

الترئيس مختلفة

اقتراح أكثر فحسب. وهو شرط لا يتساهل حياله الحريري، ويلائم في الوقت نفسه فرنجهه ويطمئنه الى دائرة زغرنا بنوابها الثلاثة. اما مطلب حزب الله، فقانون انتخاب باقتراح نسبي يعرف سلفاً أن الحريري يرفضه كونه ينتزع منه ثلث الناخبين السنة على الاراضي اللبنانية.

- رفع خمس نقاط على الضريبة على القيمة المضافة، بينما سبق لحزب الله ان رفض ادخال نقطة واحدة عليها.

- تخصيص قطاعي الهاتف والكهرباء.

- تحقيق مطالب تلح عليها شركة سوليدير لوسط بيروت.



في بنود اجتماع باريس: لا ثلث معطلاً، خصخصة الكهرباء والهاتف، رفع TVA، النفط، وقانون 2008



احاط هذه المعطيات تساؤل عريض لدى حزب الله عن مغزى توقيت مبادرة الترشيح في ظل ترددي في العلاقات الايرانية - السعودية، وتصعيد مماثل في علاقات حزب الله بالرياض بعدما اتخذت اجراءين عقابيين ضده في اقل من شهر، هو عمر ترشيح فرنجهه: فرض عقوبات على 12 شخصية ومؤسسة على صلة بالحزب، منع بث محطة «المنار» عبر قمر «عربسات»، ثم اتى قبل يومين موقف ايراني جديد واضح الدلالة، بتاكيد ان انتخاب الرئيس شأن لبناني، نافياً علاقة طهران به، ومن ثم ما شاع في الايام الاولى التي تلت 17 تشرين الثاني، وهو وجود تفاهم سعودي - ايراني ضمني على تحييد لبنان عن حربي اليمن وسوريا.

خبر العلاقة الوطيدة معه منذ مطلع التسعينات، يطمئن الى تحالفه واياه ويثق بخياراته بلا ادنى تردد. مع ذلك حسابات الرئيس مختلفة تماماً. الاخرى ان تكون المبادرة مصدر التباس وشبهة، خصوصاً عندما تقترب بمال الدور الذي يضطلع به الحريري في سبيل الوصول الى رئاسة الحكومة، والثلث الذي يقاوض به رئيساً من قوى 8 آذار سبق للحريري ان تشبث في انتخابات 2005 باسقاطه ولائحته كلها في دائرته زغرنا، وسبق لفرنجهه ان قال في الاخر نعتاً لم يسمعها من آخر. فحوى المقابضة يبصرها حزب الله: الرئاسة في مقابل كل السياسة.

اما المعطيات التي احاطت باجتماع باريس، فتكمن في الآتي:

1 - لم يلقق فرنجهه الرئيس السوري بشار الاسد في مرحلة التحضير للقاء باريس. بل اوفد اليه الوزير السابق يوسف سعادة، حاملاً رسالة عن اقتراح الحريري انتخابه رئيساً. كان رد دمشق ان لاقتراح كهذا محاذير في توقيتته، مع التمني بمفاتحة الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله فيه.

2 - من دون ان يلتقي نصرالله ايضاً، التقى معاونون لفرنجهه بمعاونين للامين العام وسمعوا منهم كلاماً مماثلاً حيال مبررات الاقتراح وتوقيتته، ونصيحة لفرنجهه بتوخي الحذر المقرون بتساؤلات، وترك حرية التصرف له في الاجتماع بالحريري.

3 - التام اجتماع باريس، ونسب الى فرنجهه قوله للحريري انه كليل باقناع حليفه عون وحزب الله بانتخابه، لم يكتف المتحاوران بهذا الجانب، بل دخلا في ما يشبه برنامج بنود تفاهمها على ربطها بالانتخاب ونالياً ترؤس الحريري اولى حكومات العهد الجديد:

- حكومة وحدة وطنية لا ثلث ضامناً فيها، وهو ما يرفضه حزب الله ويعتبره شرط تعاونه مع الحريري عندما يوافق على عودته الى السرايا في اي حكومة جديدة. ثلث ضامن في يد الحزب بالذات.

- الابقاء على قانون الانتخاب النافذ منذ عام 2008، المستمد من قانون 26 نيسان 1960، والتمسك بنظام

تقرير

عملية خطف مشبوهة لابن القذافي من سوريا الى لبنان



بدر الدين، أن «لا علاقة لنا بخطف هنيبعل القذافي، لكننا لسنا حزينين للامر»، أملاً أن «تُحرك عملية الخطف ملف الإسام المغيب السيد موسى الصدر ورفيقه من جديد». كذلك نفى مقرر لجنة المتابعة الرسمية لقضية الإمام الصدر ورفيقه القاضي حسن الشامي أي علاقة أو علم للجنة بما تم إعلانه بشأن اختطاف هنيبعل القذافي في لبنان.

القذافي: هل سيترك حراً ليعود إلى سوريا، أو يُستخدم وسيلة لتحصيل مكاسب من الحكومة الليبية في قضية الإمام الصدر ورفيقه، أم تعتمد الدولة اللبنانية لتسليمه إلى الحكومة الليبية بلا مقابل؟

يذكر أن النيجر سلّمت شقيق هنيبعل، الساعدي القذافي، إلى السلطات الليبية قبل أكثر من عام. وتردّد حينها أن النيجر تلقت مبالغ مالية مقابل تسليمه. كما سلّمت موريتانيا عبدالله السنوسي، صهر الرئيس الليبي، إلى أول حكومة ليبية بعد «الثورة» في أيلول 2012، مقابل مبلغ قيل إنه تجاوز 250 مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن هنيبعل القذافي متزوج من عارضة الأزياء اللبنانية ألين سكاف، وهو مطلوب للانزبول الدولي.

وأكد النائب السابق حسن يعقوب، نجل الشيخ محمد يعقوب الذي اختطف مع الصدر والصحافي عباس

اختطفت القذافي، عارضاً تسليم القناة مقطع فيديو يُثبت الخطف. ووصل الشريط إلى «الجديد» ليلاً، وظهر فيه القذافي وقد بدت عليه آثار ضرب مبرح، لكنه أكد أنه «في صحة جيدة وانشالله يكون لقضيتي صدق. لا تشغلوا عليّ وأنا عند أناس تخاف الله»، داعياً «كل من لديه أدلة عن ملف موسى الصدر فليقدمها ويكفي ظلماً ومعاناة».

وفي وقت لاحق أشارت معلومات إلى أن الجهات الخاطفة عرضت تسليم القذافي لأحد الأجهزة فرفض، وعندما قررت تسليمه إلى فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي. واتفق على تركه في أحد الأماكن ليبلغ فرع المعلومات بعد ذلك بمكانه.

مصادر مطلّعة على الملف أكّدت أن «هناك سلسلة أهداف من عملية الخطف، أولها مادي، فيما يأتي ملف الإمام الصدر في المرتبة الأخيرة». أما السؤال الأبرز اليوم فيتعلّق بمصير

سلطنة عُمان حيث حصل على اللجوء. وبسبب خشيته من تسليمه إلى بلاده كما حصل مع أشقائه، قصد سوريا لا سيما أن علاقة صداقة ربطت عائلته بعائلة الرئيس بشار الأسد.

وعلمت «الأخبار» أن عملية الخطف جرت بالتنسيق مع مجموعة لبنانية مسلّحة تسلّمتها بعد تمريره عبر الحدود غير الشرعية ونقلته إلى أحد المنازل في منطقة الدقاع. وأكّدت مصادر أمنية أن المجموعة الخاطفة على علاقة بشخصية سياسية لبنانية كانت على دراية بأدق تفاصيل العملية والجهة المتورطة فيها. وأوضحت أن المجموعة مرتبطة بقيادي عسكري شهير زمن الحرب الأهلية. وقد نسقت عملية الخطف مع العصاة السورية، بعدما علمت بوجود القذافي في سوريا. وكان أحد أفراد المجموعة اتصل بقناة «الجديد» ظهر أمس من رقم هاتف ثابت في إحدى مناطق جبل لبنان، مدّعياً أنه ينتمي إلى مجموعة

من قزرمي كرة عائلة القذافي الملتهبة في حضن لبنان المعطلة مؤسساته؟ وما الفائدة من اختطاف هنيبعل، ابن معمر القذافي، الذي ليس له «ولي يدفع فديته» السياسية؟ ومن قزرمي إخراج الدولة السورية بهذا الملف حالياً؟ وهل لعملية الخطف أبعاد داخلية تتصل بالسعي إلى إخراج القيمين الرسميين على ملف الإسام موسى الصدر ورفيقه، أم أن الامر يتعدى ذلك إلى محاولة الخاطفين تحصيل مكاسب مادية من السلطات الليبية (المنقسمة) على حساب قضية الصدر؟ الاستئلة كثيرة، ولا معلومات دقيقة تسمح بالإجابة عليها قبل انتهاء استجواب هنيبعل القذافي لدى فرع المعلومات.

وفي التفاصيل أن عصابة سورية اختطفت قبل ثلاثة أيام هنيبعل، أصغر أبناء القذافي، في سوريا حيث كان يقيم في إحدى بلدات محافظة اللاذقية. وكان القذافي هرب إلى الجزائر إثر سقوط نظام والده، ثم انتقل إلى